قراءات



السجل الأسود للنفط: تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال
توماس زايفرت وكلاوس فيرنر

مجموعة من الباحثين

كتاب الألمانيين توماس زايفرت وكلاوس فيرنر "السجل الأسود للنفط: تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال"، ت: إبراهيم أبو هشهش، بيروت، المكتبة الشرقية، ٢٠٠٧، حافل بالمفاجآت والأسرار. نعلم مثلاً أن الوثائق التي كشفت في بريطانيا عام ٢٠٠٤ تُبيّن أن الولايات المتحدة قد وضعت نصب عينيها هدف احتلال السعودية والكويت عام ١٩٧٣ أثناء أزمة النفط، وطالبت البريطانيين في مراسلة موثّقة بالاستعداد لاحتلال أبو ظبي (ص٧٦)، ونعلم في مكان آخر أن جبهة التحرير الوطنية الجزائرية التي قاتلت قوة الاحتلال

الفرنسية الكولونيالية حصلت على مال وسلاح من ائتلاف النفط الايطالي ENI مقابل الوعد بتأمين مصالح هذا الائتلاف في العقود النفطية المستقبلية (ص٢٤١)، ونعلم أن خسائر العراق وإيران في حربهما العقيمة الطويلة بلغت ٦٠٠ مليار دولار بحسب تقديرات أكاديمية معتمدة، وأن النكتة التي سادت بين الدبلوماسيين الأمريكان حينها أن أسوأ ما في هذه الحرب أنها يمكن أن تنتهي في نهاية المطاف (ص٩٨). النفط يتخلل برائحته العفنة أدقّ زوايا النسيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي لحياتنا، ولأننا سئمنا تكرار هذه الحقيقة فإن حواراتنا غالبا ما تغفل عنه تماماً للنبش بحثاً عن شخصية عراقية قارةٍ وثابتة تقبع في حفريات تاريخ بلاد الرافدين، أو عبر تدقيق مرضي بتفاصيل الفتنة الكبرى، أو بالحديث عن شخصية عربية أصيلة تقع خارج متغيرات التاريخ والزمان ولا تأبه إلاّ بالكرامة.

وقفتي هذه مع الكتاب ستركز على موضوعتين رئيستين هما من أهم مشاغلنا في عراق اليوم الذي تقرّ جميع الأطراف أنه وصل طريقاً مسدوداً، هما الديمقراطية والحرب الأهلية. وقد خصص لهما الكتاب فصولاً شيقة وهامة. السائد بيننا أن فشلنا في إقامة مجتمعات ديمقراطية يعود أساساً إلى طبيعة تاريخنا المشرقي الاستبدادي، ومن المؤكد أن للتاريخ الثقافي أثره العميق في صناعة الحاضر والمستقبل. ومن السائد بصدد الحرب الأهلية أن ما يزيد من مخاطرها في العراق تحديداً الانقسام الطائفي الذي لا ترى أعداد متزايدة من العراقيين أن له حلاً يسيراً يخلو من إراقة الدماء. لابد ألاّ نستهين بهذه العوامل ونواجهها بمسؤولية وشجاعة. لكن ما تندر الإشارة إليه علاقة هاتين المعضلتين (الديمقراطية والحرب الأهلية) بالنفط وما يسميه مؤلفا هذا الكتاب "لعنة الموارد".

النفط والديمقراطية

نعلم من الكتاب أن بعض الأكاديميين المرموقين قد كرسوا جهدهم لإثبات فرضيات قد تكون جديدة على ميدان السجالات اليومية في حياتنا السياسية. كتب الاستاذ الأمريكي مايكل روس .Michael L Ross دراسة نشرها عام ٢٠٠١ في مجلة World Politics بعنوان "هل يعرقل النفط الديمقراطية؟" حاول فيها إثبات فرضيته في وجود عداء وتنافر بين زيادة الثروة النفطية في بلد ما وحظوظ ذلك البلد في الحصول على نظام ديمقراطي منفتح. كان من شعارات الثورة الأمريكية "لا ضرائب دون تمثيل نيابي"؛ أي أن المواطن لن يدفع ضريبة لدولة لا تحقق له تمثيلاً نيابياً عادلاً. ويرى روس أن دول النفط تقلب هذا الشعار رأساً على عقب فتقول الدولة لمواطنيها "لا تمثيل لكم لأنكم لا تدفعون ضرائب". ومعنى هذه المفارقة أن الدولة الديمقراطية مجبرة على احترام حرية المواطن الذي يساهم في رفد خزينتها بأهم مواردها، فإذا ما استغنت عنه بما لديها من موارد كالنفط منعت عنه الحريات وحولته إلى مستلم

للصدقات الحكومية. تدعم الأرقام هذه الفرضية: تمثل الضرائب نسبة ٤٦,٧ ٪ من إجمالي الناتج القومي في النمسا، و٣٦,٤ ٪ في ألمانيا، و٣٤,٥٪ في سويسرا. بالمقابل تمثل الضرائب نسبة ٣,٦٪ من إجمالي الدخل في الكويت، و١,٨٪ في الإمارات، ولا يتجاوز معدل الضرائب في كافة الدول النفطية العربية أكثر من ٥٪.

لا يتفق روس مع من يجادل أن الدكتاتورية في العالم الثالث تعود إلى طبيعة تقاليدها المتوارثة بوصفها معيقة للحريات، ولا إلى ماضيها الكولونيالي الذي عرقل تطورها الديمقراطي بل إلى لعنة الموارد. ويستدل على ذلك أن دولاً إسلامية عانت من الكولونيالية تتمتع بمستوى من الحريات الديمقراطية يفوق كثيراً غيرها من الدول الإسلامية. تتمتع ألبانيا، والبوسنة، وتركيا، وبنغلاديش، وباكستان بديمقراطيات تفوق كثيراً ما تتمتع به الدول الإسلامية الغنية بالنفط. والمغرب بين الدول العربية مثال على دولة فقيرة نفطياً (احتياطيها ١,٦ مليون برميل ولا تكاد تنتج ٢٠٠ برميل يومياً) لديها من الشفافية المالية والتعددية الحزبية ما تتفوق به على أي من دول النفط في المنطقة. ويشير الكتاب إلى أنه "ليس بين قائمة بيت الحرية Freedom House من الدول التي وُصفت بأنها "حرة" من دول أسيا (وهي الهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، والفلبين، وتايوان، وتايلند) أي بلد مصدر للنفط." (ص٢٣٦-٢٣٧).

وتظهر نظرة في فهرس التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP أن الدول المستوردة للنفط مثل الأرجنتين (المرتبة ٣٤)، وتشيلي (٤٣)، وكوستاريكا (٤٥)، وأورغواي (٤٦)، وبنما (٦١)، قد سبقت جميعاً الدول المصدرة للنفط مثل فنزويلا (٦٨)، البرازيل (٧٢)، كولومبيا (٧٣)، الأكوادور (١٠٠)، بوليفيا (١١٤). وهو ما يعلّق عليه المؤلفان كالآتي: "من الجلي إن عائدات تراخيص النفط لا تتحول إلى رفاه وتطور." (ص٢٣٨). في نيجيريا يعيش ٦٦٪ من النيجيريين تحت خط الفقر بينما دخل البلاد من النفط خلال ربع القرن الأخير بلغ أكثر من ٣٠٠ مليار دولار. وقد كشفت السجلات أن الرئيس سامي أباشا قد حول إلى حسابه عشرة مليارات من أصل ٣٠ مليار خلال التسعينات (ص٢٥٧). فضلاً عن ذلك، تأتي نيجيريا في المرتبة ما قبل الأخيرة بين ١٤٦ دولة في قائمة مجموعة الشفافية العالمية.

النفط والحروب الأهلية

إذا انتقلنا إلى العلاقة بين النفط والحروب الأهلية وجدنا الصلة وثيقة مدعمة بالوقائع التاريخية الفاجعة. على الرغم من أن النفط يقع بين أحد أهم الأسباب، فإنه ليس السبب الوحيد دون شك. هنالك عوامل إثنية ودينية ونزاعات حول المياه والأراضي وهنالك التمييز والطمع في السلطة. لكن النفط هو الشرارة التي تشعل النار في هذه العوامل. يذكر الكتاب مثال السودان، أنغولا، اليمن، كولومبيا، بورما، اندونيسيا، نيجيريا، الجزائر، الكونغو. ولم يأت الكتاب على ذكر العراق لأنه صدر عام ٢٠٠٧ بينما حرب العراق الأهلية تؤكد فرضيته بسطر فاجع جديد. لقد توصل بول كولير Paul

Collier، وهو أستاذ الاقتصاد في جامعة أوكسفورد ومدير مجموعة بحث تابعة للبنك الدولي، إلى أن دولة متوسطة التطور تنطوي في ذاتها على خطر اندلاع حرب أهلية بنسبة ١٤٪، وإذا كان الاقتصاد معتمداً في قسم كبير منه على صادرات المواد الخام ـ أي أنها تدرّ أكثر من ٣٠٪ من دخله ـ فإن خطر اندلاع الحرب الأهلية يصل إلى ٢٢٪، أما إذا كان النفط هو الثروة الطبيعية فإن الخطر يصعد إلى ٤٠٪. بالمقابل فإن الدول التي لا تعتمد إطلاقا على صادرات المواد الخام يهبط فيها خطر الحرب الأهلية إلى ٥ , ٠٪ (ص٢٣٩).

هنالك أمثلة مأساوية كارثية على هذه القاعدة. في نيجيريا رفض ياكوبو غوون الذي نصب مرة أخرى رئيساً للبلاد بعد قلاقل عام ١٩٦٦ اقتراحاً باللامركزية فأدى رفضه هذا إلى إعلان شعب الأغبو دولة بيافرا واندلع نزاع دموي. أما الخسائر فهي مئة ألف قتيل بين الجنود، وحوالى المليون بين المدنيين. كان الدافع المركزي للحرب هو السيطرة على حقول النفط في بيافرا، وقد سيطر غوون عليها بالفعل وأعلن أن عوائدها ستؤول برمتها إلى صندوق الدولة (ص٣٤٠).

لمايكل روس المذكور آنفاً هو الآخر بحوث في الصلة بين النفط والحرب الأهلية. يرى أن الحروب الأهلية كانت قادرة دائماً على تمويل نفسها بطرق الدفع الآجل، وكان المال يأتي غالبا من ائتلافات الشركات النفطية لتضمن به الحصول على حقوق حصرية بعد الانتصار. انظر دراسة روس "الموارد الطبيعية والحرب الأهلية: نظرة عامة" (٢٠٠٣). لدينا، كمثال على دور الشركات النفطية في تمويل الحرب الأهلية، الكونغو وحربه الأهلية عام ١٩٩٧ التي قتل خلال الأشهر الأولى منها أكثر من عشرة آلاف وهجّر أكثر من ٨٠٠ ألف ودُمرت العاصمة برازافيل تدميراً كاملاً. وقعت الحرب عندما استعرض رئيس الكونغو الجديد باسكال ليسوبا قوات حكومية مرّ بها أمام منزل منافسه الرئيس دينيس ساسو ـ نيغيسو الذي كان رئيساً للكونغو بين عامي ١٩٧٩-١٩٩٢ وكانت آماله في العودة إلى السلطة قد خابت. يومها اشتبكت الميليشيا التابعة له مع القوات الحكومية. واتضح أن ساسو ـ نيغيسو كان يحصل على التمويل من شركة ألف توتال الفرنسية مقابل بيع حقوق إنتاج نفط آجلة لمنع الشركات الأنجلو-أمريكية من السيطرة على العقود بدعم من الرئيس الجديد (٢٤١-٢٤٢).

يخلص الكتاب إلى قاعدة بسيطة "حيثما عُثر على ثروات أرضية في منطقة من المناطق، فإن هذه الثروات الجديدة تحمل معها مزاجاً انفصالياً، فلماذا يقسّم المرء الكعكة إذا كان بالإمكان الحصول عليها كاملة؟" (ص٢٤٣)

تسمى هذه المتلازمة الحزينة بين النفط والاستبداد والحرب الأهلية "لعنة الموارد" أو "المرض الهولندي" في إشارة إلى ما حدث في هولندا خلال ستينيات القرن العشرين عندما اكتشف فيها الغاز؛

وهو إضعاف للقطاع الخاص وإرباك للاقتصاد. هنالك أيضا تسمية "لعنة ميداس" في إشارة إلى ميداس ملك فريجيا الذي كان ضحية استجابة الآلهة لأمنيته في أن يتحول كل ما يمسّه إلى ذهب فصار طعامه وشرابه ذهباً وهيهات أن يغني معدن من جوع أو عطش.

قراءة: فلاح رحيم



فاعليّة الخطاب الجمالي
تطبيقات في التشكيل العراقي للفنّان صدام الجميلي

يشغلُ العملُ التشكيليّ في تجربة الفنان صدام الجميلي ركناً مؤثراً من أركان (الظاهرة الثقافية) التي لا تكتمل بالإنجاز الفني وحده، وإن امتدَّ لمجالات الرسم والنحت والتصميم، بل تسعى للتعبير عن ذاتها من خلال الكتابة التي تعمل بدورها على فهم الظاهرة "وصولاً إلى فكّ أسرار حضورها وتجسدها وآليات اشتغالها ودواعي تبلّورها"، وهو ما يدعوه لدراسة طبيعة الإنجاز ورصد تحوّلاته، ليكون العمل التشكيلي، بذلك، هاجساً إبداعياً عميقاً من هواجس المعرفة وهي تجدّد أسئلتها، تمنحها مع كلِّ كتابة أفقاً لا تتطوّر التجربة من دونه، لا تتسع ولا تمتد. إن سؤال الكتابة في تجربة الفنان صدام الجميلي لا يقف عند حدود اللوحة بحثاً في طوبولوجيا الشكل وتحوّلاته، أو محاولة لاقتناص المعنى، ترجمته وتقييده، بل يجتهد في سبيل بلورة سعي طالما شغل الفنان العراقي وهو يُسهم بإنتاج الظاهرة الثقافية، وما (الدفاتر الفنية) أو (دفاتر الفنانين) وهي تُنتِج في إطار الممارسة التشكيلية "بُعداً تدوينياً أقرب إلى الكتب"